

المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التّمية السوسيواقتصادية.

-دراسة حالة المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في الجزائر-

أ. العيد عمّاد.

قسم العلوم الاجتماعية.

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة.

ملخص:

بحثاً عن النموذج التنموي المناسب الذي يعيد الاستقرار الكلي للاقتصاد شهد العالم عدة تحولات وتطورات كبيرة نتجت عن ظاهرة العولمة والتكتلات السياسية والاقتصادية، هذا ما أدى بالمستثمرين ورجال الأعمال التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمتاز بقدرة التحول والتغيير السريع بدلا من الهياكل الضخمة التي كثير ما تصدعت من جراء الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم، ومن خلال هذا المقال سنقوم بتناول ماهية هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى أهم المعايير المتبعة في ذلك وأسباب تعدد هذه المعايير، بالإضافة إلى مختلف المساهمات التي تقدّمها هذه الأخيرة في التنمية السوسيواقتصادية، وفي الأخير نتطرق إلى بعض العراقيل التي تعيق الأداء العام لهذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية.

Abstract.

As the world is becoming smaller and smaller and as the globalization is playing the huge role in our economy and due to the coalitions in both terms politically and economically, investors and businesses have turned into the Small and medium-sized enterprises to find the right flexibility

and to tackle this new situation by having the flexibility, the safe and speed changes of this enterprises in case of any crisis.

We are going to deal with the Small and medium-sized enterprises in all aspects by counting its advantages and its rules and benefits and we are going to focus in its benefits in the Socio-economic scale and for that reason we are going to take the Algerian model as our study case.

Keywords: Small and medium-sized enterprises, Local development.

تمهيد:

تعتبر ال م ص م* إحدى الموضوعات الهامة التي تشغل متخذي القرار وذلك لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على دعم التنمية السوسيو اقتصادية، حيث أن هذا القطاع قادر على دعم الدولة وتخليصها من عدة مشاكل كبرى تواجه اقتصادها كالبطالة والفقير، ولما لها أيضاً من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل، وحتى يقوم هذا القطاع بدوره لابد من التحديد الدقيق له وذلك قصد معرفة عدد ال م ص م وتقدير مدى مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني وكذا حجم المعنيين بالسياسات والإجراءات الموجهة لمساعدة هذا النوع من المؤسسات وتوفير البيئة الملائمة لنشاطها.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم عام:

1-اهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد جاءت عدة مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم تتمكن دول العالم من تحديد مفهوم لها أو إعطاء تعريف واضح وشامل لها، الأمر الذي شكل ومازال يشكل موضع اختلاف وإشكال لدى الباحثين المهتمين بهذا القطاع؛ ولأنه لا يمكن أن نناقش أي موضوع دون معرفة ماهيته فلهذا سنتطرق إلى المعايير المعتمد عليها في تعريف هذا النوع من المؤسسات ثم إلى أسباب تعدد هذه المعايير.

1-1-المعايير المتبعة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لتحديد

مفهومها نصطدم بعدد كبير من المعايير والمؤشرات المختلفة كالحجم، عدد العمال، حجم الاستثمارات وغيرها من المعايير التي سنحاول ذكر أهمها¹:

أولاً- المعايير الكمية: وتتمثل في مجموعة من المؤشرات التقنية، الإحصائية، النقدية

والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات.

- **عدد العمال:** ونقصد به عدد المستخدمين في المؤسسات، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً لتمييز حجم الـ م ص م، ويختلف أيضاً من دولة إلى أخرى²، ومن التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال نذكر التصنيف الآتي مثلاً:

الجدول رقم (01): تصنيف الـ م ص م حسب معيار العمال.

عدد العمال	المؤسسة
09 -1	مؤسسة مصغرة
49-10	مؤسسة صغيرة
99-50	مؤسسة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى تصنيف الجزائر للـ م ص م.

- **حجم الإنتاج والمبيعات في المؤسسات:** يعتبر كل من حجم الإنتاج ورقم الأعمال من المعايير المهمة والمستخدمه في تصنيف المشروعات من حيث الحجم ويعتبران مقياسين صادقين لمستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ففي الولايات المتحدة تصنف المؤسسات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة.

- **التركيب العضوي لرأس المال³:** يعتبر معيار رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تمييز حجم المؤسسات نظراً لأنه يمثل عنصراً هاماً في تحديد الطاقة الإنتاجية ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، وغالباً ما يكون هذا المال فردي أو جماعي بشكل صغير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها.

- قيمة الموجودات الثابتة الموظفة: وهي حجم الطاقة المستعملة الممثلة في المنشآت المكثفة للعمل كالتكنولوجيا المستخدمة مثلاً، حيث غالباً ما تتميز المصنوعات باستعمال حجم استثمارات ضعيف مقارنة بالمؤسسات الكبيرة⁴، لهذا يمكن أن نستعوض رقم الأعمال بالقيمة المضافة وهي أحسن تعبيراً منه، حيث تمثل القيم المنتجة الجديدة في المؤسسة، فشمولها لعوائد عوامل الإنتاج المختلفة تستطيع التعبير عن قيمة هذه العوامل بشكل يسمح بالمقارنة بين المؤسسات في نطاق أوسع من كل المؤشرات السابقة كما نستطيع بواسطة هذه القيمة تتبع تطور المؤسسة عبر الزمن⁵.

على الرغم من أهمية المعايير السابقة إلا أنها تبقى نسبية، حيث يمكن أن تكون صحيحة في مجال إنتاج معين وغير صحيحة في آخر، فكثير من المؤسسات المتطورة التي ليست بحاجة إلى عدد كبير من العمال بل تعتمد على رؤوس الأموال الضخمة، عكس البعض الآخر من المؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة، كما يبدي الكثير من الخبراء تحفظاتهم اتجاه معيار رقم الأعمال حيث يكون غير دقيق في فترات التضخم، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالباً هو عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير، والأيسر تحصيلاً فيما يخص نشاط المؤسسات الاقتصادية.

ثانياً- المعايير النوعية: إنّ المعايير الكمية قد لا تكف لوحدها لتعريف المصنوعات نتيجة لاختلاف قيم هذه المعايير من دولة إلى أخرى ومن نشاط لآخر أو حتى في نفس النشاط، فيصبح التعريف غير شامل وصحة تطبيقه نسبية، فلهذا أضطر المحللون إلى اعتماد معايير أخرى تركز على خصائص ومميزات هذه المؤسسات والتي من بينها ما يلي:

➤ استقلالية الإدارة: لأنه عادة ما يكون أصحاب المؤسسة هم المديرون.

➤ أن تعود ملكية المؤسسة أو رأس مالها لفرد أو مجموعة أفراد (هذا لا يعني تركز المؤسسات في أيدي الخواص فقط بل توجد في كثير من الدول بعض هذه المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام كما هو الحال في الجزائر).

➤ ممارسة نشاطها محلياً، واعتمادها بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها من أجل نموها.

➤ **الشكل القانوني:** يقصد به طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويله، فشركات الأموال غالباً ما يكون رأسمالها كبيراً مقارنةً مع شركات الأشخاص، ووفقاً لهذا المعيار تشتمل الم ص م جميع المؤسسات ذات الشكل غير المؤسسي مثل شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة، والمحلات التجارية⁶. كما يلاحظ أنه لا يمكن اعتبار المؤسسات صغيرةً أو متوسطةً الحجم حسب هذه المعايير إلا إذا توفرت فيها خاصيتين على الأقل من الخصائص السابقة.

1-2- أسباب تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بعد أن تطرقنا إلى أهم المعايير المتفق عليها لتحديد تعريف لهذه المؤسسات سنتناول من خلال هذا الفرع أهم المشاكل التي تعيق وضع تعريف موحد للم ص م.

- **اختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول:** ينقسم عالم اليوم إلى مجموعتين من الدول، مجموعة متطورة وأخرى نامية، فالأولى تتميز باقتصاد قوي ودرجة نمو اقتصادي عالية، عكس الثانية التي تتمتع بدرجة نمو اقتصادي بطيء، واقتصاد هش وضعيف، وبالتالي فإننا نلاحظ التباين الواضح والشديد بين كل من المجموعتين على مستوى التقنيات التكنولوجية المستخدمة والقواعد الهيكلية المتوفرة لديهما، وهذا ما يوضح لنا اختلاف وزن المؤسسات الاقتصادية وتصنيفاتها من دولة إلى أخرى، فالمؤسسة التي تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة في دول متطورة كاليابان أو فرنسا يمكن أن تُصنف كمؤسسة متوسطة أو كبيرة في دول نامية مثل الجزائر أو مصر.

- **اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية:** إنّ اختلاف النشاط الاقتصادي للمؤسسات يؤدي حتماً إلى اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي للمؤسسات فإذا قمنا بإجراء مقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع التجاري فنجد أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد يفرضه نوع النشاط الاقتصادي كما تتطلب عدداً كبيراً من العمال، ورؤوس الأموال، عكس المؤسسات التجارية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان. لهذا فإنه يمكن تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع التجاري نظراً لكبر حجم استثماراتها ورؤوس أموالها وبالتالي يتسبب اختلاف الأنشطة الاقتصادية في اختلاف وضع تعريف موحد للمؤسسات داخل الدولة الواحدة.

- **تنوع فروع النشاط الاقتصادي:** تختلف المؤسسات بحسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من اليد العاملة ومعدات الاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع النقل البحري مثلاً قد تصنف كمؤسسة كبيرة في قطاع النقل البري، وهكذا دواليك حتى في نفس القطاع الواحد.

- **تعدد معايير التعريف:** من أهم أسباب عدم الاتفاق على تعريف موحد للمؤسسات واختلاف المعايير التي يستند عليها المهتمين بهذا القطاع في تصنيف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة وكبيرة فنجد معايير كمية أخرى نوعية، والتي لكل منها مجموعة مؤشرات مختلفة.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يمكن تصنيف المؤسسات وفقاً لعدد معايير تتعلق إما بإمكانياتها أو طبيعة منتجاتها أو طبيعة نشاطها وكذا حسب معيار الملكية القانونية لرأس مالها كما يلي:

2-1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها: من أهم هذه المؤسسات نجد المؤسسة العائلية، المؤسسة التقليدية، المؤسسة المتطورة وشبه المتطورة. وسنتطرق لكل شكل على حدى:

- **المؤسسات العائلية:** تتميز بأن مكان تواجدها هو المنزل وتنشأ من طرف أفراد العائلة وتستخدم فيها اليد العائلية كما أنّها تنتج منتجات تقليدية وتكون بكميات محدودة، ويتواجد هذا الشكل من المؤسسات بكثرة في اليابان وسويسرا.
- **المؤسسات التقليدية:** تستخدم هذه المؤسسات العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية، وهي تتميز بكونها تتخذ مكان إقامتها كمحل لها مستقل عن المنزل، مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها⁷.
- **المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين باعتمادها على طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجيا التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقاً لمعايير الجودة، بالإضافة إلى وجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيدي عاملة أجنبية، وعليه فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها: يقوم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص كل مؤسسة في إنتاجها، سواء كانت سلعاً استهلاكية أو وسيطية أو سلع تجهيز.

2-3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها: يمكن تصنيف الم ص م حسب هذا المعيار بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة.

- **مؤسسات التنمية الصناعية:** يقصد بها تلك المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها.
- **مؤسسات التنمية الزراعية:** والتي تمس نشاطات الثروة الزراعية، الحيوانية، السمكية.
- **مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية:** وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة وخدمات النظافة، خدمات النقل والتحويل، خدمات النشر والإعلان، الخدمات الاستشارية،... الخ.
- **مؤسسات المقاوله من الباطن:** يمكن القول بأن المقاوله الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات.

2-4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية: يمكن التمييز بين مجموعة أخرى من أنواع الم ص م وذلك بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأسمالها فنجد الأنواع التالية:

- **م ص م عمومية:** تعود ملكية هذا النوع من المؤسسات للقطاع الحكومي وتقدر الإشارة إلى أن هذا الصنف من الم ص م يعتبر قليلاً جداً في جميع الدول خاصة المتطورة منها.
- **م ص م خاصة:** وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء كان محلياً أو عبارة عن استثمار أجنبي، وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامنية، كما يمكن أن

تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا في العالم.

- م ص م مختلطة: وهي التي تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة أو متساوية⁸.

3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص الإيجابية التي تبرز أهمية دعمها وتطويرها من خلال أي استراتيجية تنموية طويلة الأجل، غير أن لها بعض السلبيات التي لا يمكن إغفالها⁹.

3-1- أهم الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعدد الخصائص الإيجابية لامتلاك الم ص م والتي تعود بالنفع على كل من أصحاب هذه المؤسسات والاقتصاد ككل ويمكن إجمال أهم خصائصها الإيجابية فيما يلي:

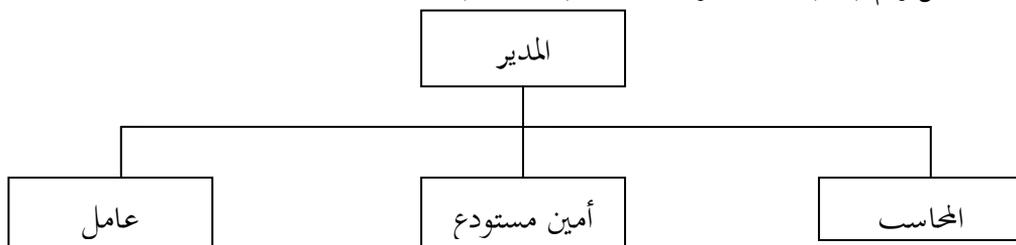
- سهولة الإنشاء والتنفيذ: تتمثل أسباب هذه السهولة في:

- صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع.
- صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها.
- السهولة في تركيب خطوط الإنتاج (معدات الإنتاج) وفي تحضير مستلزمات الإنتاج (المادة الخام).

- القدرة على جذب المدخرات: لا تواجه المؤسسات الصغيرة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع نظرا لقلّة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب.

- سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي: يقوم بإدارة المؤسسة الصغيرة شخص واحد إجمالاً أو عدد قليل من الأشخاص المسيرين، والشكل الموالي يوضح ما تتسم به هذه الإدارة من مرونة وسهولة في اتخاذ القرار.

الشكل رقم (01): هيكل مؤسسة صغيرة (10 عمال).



المصدر: نبيل جواد: مرجع سابق، ص 57.

و يوضح الجدول رقم "02" توزيع المهام داخل مؤسسة مصغرة انطلاقاً من الشكل السابق.

الجدول رقم (02): توزيع المهام داخل مؤسسة مصغرة.

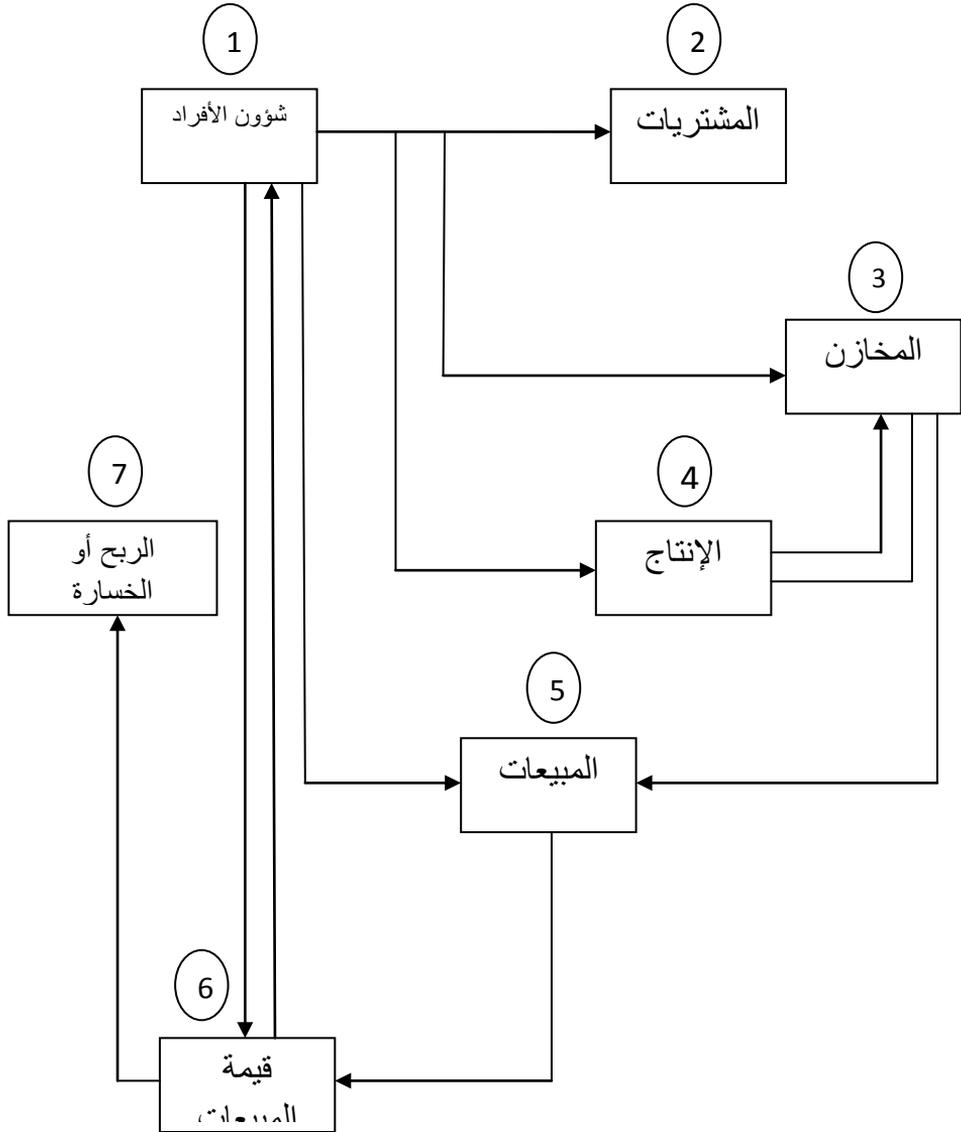
01	المدير
01	محاسب
01	أمين مستودع
07	العمال
10	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الشكل السابق.

- **استغلال الطاقة الإنتاجية:** يتم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى في المؤسسات الصغيرة نظراً لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفير مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا الوضع يحقق سرعة دوران رأس المال العامل نظراً لصغر حجم المخزون السلعي وقصر دورة الإنتاج.
- **سهولة الدخول في السوق والخروج منه:** نسبة انخفاض قيمة رأس المال الثابت والمتداول وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم، وحقوق أصحاب المؤسسة وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، يتيح للمؤسسات الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة.
- **القدرة على التكيف مع المتغيرات:** وهذا يعني أنها قادرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود ومن هذه المتغيرات نذكر: تركيبة القوى العاملة؛ سياسات الإنتاج والتسويق (كمية أو نوعية الإنتاج) التي تتسم على الترتيب، بالسهولة و السرعة في غالب الأحيان؛ وكذا سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.
- **خلق فرص العمل:** كون هذه المؤسسات تعتمد على وسائل إنتاج بسيطة فعادة ما تختار فن إنتاجي كثيف العمل الذي يؤدي إلى توفير العديد من فرص العمل للشباب بكلفة استثمارية منخفضة فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة بما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في غالب الأحيان تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني (خاصة في البلدان النامية).
- **الاعتماد على الطلب المحلي وخلق تنمية متوازنة:** ينحصر نشاط المؤسسات الصغيرة غالباً في المنطقة التي تنشأ بها، وتقوم مثل هذه المؤسسات نتيجة لتوفر

خامات معينة، غالباً ما تكون زراعية أو تعدينية مثل مؤسسات صناعة منتجات الألبان ومعاصر الزيوت و منشآت النسيج، وهذا النوع من المؤسسات يساعد في سد حاجات سكان المنطقة في مجال السلع التي ينتجها ويخلق طلباً على منتجاتها الزراعية ويساعد على تحقيق تنمية متوازنة تحافظ على التوازن السكاني بين الريف والمدينة. والمخطط التالي يوضح الدورة الاقتصادية لمشروع صغير.

الشكل رقم (02): دورة نشاط مشروع صغير.



المصدر: نبيل جواد: مرجع سابق، ص 55.

- **قصر فترة الاسترداد:** فترة الاسترداد هي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترجاع تكاليف الاستثمار في المشروع.

- **أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي:** إنّ إقامة المؤسسات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية متواضعة وبسيطة تعتبر مكاناً هاماً يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة على أن تظل متفرجة على ما يحدث حولها من خلال المشاركة بمدخراتها المتواضعة في المؤسسة الصغيرة والمساهمة أيضاً في العملية الإنتاجية.

- الجمع بين الإدارة والمحاسبة¹⁰.

3-2- أهم الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مقابل المزايا السابقة لها، تعاني الم ص م من خصائص مهمة لا تعاني منها الأعمال الكبيرة، و سنركز هنا على العنصر البشري و مستوى التمويل.

- **الارتباط بشخص واحد:** قد يتحمل شخص واحد كافة المسؤوليات الإدارية والمالية بدون مساعدة، ومن هنا يمكن تخيل حجم الكلفة والخسارة التي تقع فيها المؤسسة، إذ قد ينتج عن هذا الشخص أي قرار خاطئ في الشيء الذي يدعو إليه.

- **اليد العاملة غير المؤهلة:** إنّ من المهام السامية التي تقوم بها الم ص م استقطاب اليد العاملة، لكن غالباً ما تكون هذه اليد قليلة الخبرة، ضعيفة التأطير العلمي والفني.

- **قلة خبرة مجلس الإدارة:** عادة ما نجد في أعضاء مجلس الإدارة إلا المظهر الشكلي فهم غالباً ما يكونوا غير ملمين باستراتيجيات الإدارة الحديثة.

- **ضعف مستوى التمويل:** ترتبط درجة نشاطها بمستوى التمويل البنكي فهي بذلك مرتبطة بالنظام البنكي من حيث مصادر تمويلها، لكن غالباً ما تجد عراقيل تعترضها على مستوى هذا الأخير¹¹.

وتبقى السمة السلبية الكبيرة للام ص م هي أنها أكثر عرضة للفشل والاندثار، أو التصفية والغلق مقارنة بالأعمال الكبيرة بكثير، وهذا التهديد قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات عن الأعمال الصغيرة في كل الدول المتقدمة تبين بأنه من كل 1000 عمل صغير يقام 50% لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من عشرة سنوات.

وليس كل "الغلق" هو نتيجة الفشل، فقد يحصل لأسباب أخرى، إلا أن النسبة الأكبر منه هي نتيجة عدم رغبة أصحابه من الإبقاء على العمل بسبب الخسائر المالية التي يعرضهم لها، مما يضطرهم لتصفيته. وتنحصر أسباب ذلك عموماً في¹²:

- تكاليف إنتاجية، إدارية، تمويلية عالية؛ - تأثير متحيز سلباً بحالة الاقتصاد؛ - قدرة محدودة على امتصاص آثار المخاطر المالية؛ - صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو؛ - الحاجة لاستخدام الأرباح للاستخدام الشخصي؛ - محدودية الأرباح التي يحققها العمل الصغير؛ - تأثير الضرائب على المبالغ المتبقية؛ - التردد في التوسع مالياً.

I. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

السوسيواقتصادية.

تؤدي الام ص م دوراً هاماً وأساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول سواءً كانت متقدمة أو نامية، حيث يبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطوره، كما

أعدادها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلي في معظم بلدان العالم، والجدول الآتي يبين نسبة انتشار هذه المؤسسات في بعض الدول مقارنة مع بقية المؤسسات.

الجدول رقم (03): نسبة الم ص م مقارنة مع المؤسسات الكبيرة في بعض الدول.

الدولة	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع مجموع المؤسسات.
أمريكا	98%
فرنسا	90%
إيطاليا	90%
الدانمارك	92%

المصدر: نبيل حواد: مرجع سابق، ص13.

كما تساهم الم ص م في خلق نسبة من الناتج القومي الإجمالي من السلع والخدمات وفي رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وتوظيف القسم الأكبر من القوى العاملة الكلية كما يظهر ذلك الجدول رقم "04".

الجدول رقم (04): مساهمة الم ص م في الناتج القومي لبعض الدول.

الدولة	نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي.
أمريكا	50%
انجلترا	50%
ايطاليا	84%
الدانمارك	43%

المصدر: نبيل جواد: مرجع سابق، ص13.

وحسب إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تستأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي، فهي تمثل نسبة تتراوح بين 25% و35% من مجموع صادرات المنتجات المصنعة، وتبلغ مساهمة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 04% إلى 06% في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وما يقارب 12% في حالة الاقتصاديات الآسيوية علاوةً على ذلك فإن نسبة 01% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات عالمية بالفعل، فهي تقوم بأنشطة متعددة الجنسيات وعبر القارات، وتملك القدرة على العمل حيثما ترى الظروف ملائمة، وتبلغ المشروعات التي تنتمي إلى هذه الفئة 30 إلى 40 مشروع صناعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي¹³.

1- التنمية السوسيواقتصادية: لقد أصبحت التنمية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكاناً بارزاً في الأمور العالمية منذ عام 1945؛ كذلك غدت دراسة التنمية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل قبل الحرب العالمية الثانية؛ ولا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى

اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم، بل يرجع أساساً إلى تغيير في المواقف تجاه وجوده، ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة باعتبارها منفذاً جديداً لاستغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة وعلاقتها بظروف المجتمعات دون تطويرها وبالتالي العمل على النهوض بهذه الصناعات وتنميتها بإتباع الوسائل والأساليب التي تحقق ذلك.

1-1 مفهوم التنمية: هي عملية ديناميكية متتابعة، ذلك أن التغيير في أي مجموعة من التغيرات في الاقتصاد القومي يتمخض عن تغيرات في مجموعة أخرى منها، وقد يترتب على كل ذلك زيادات في نصيب الفرد من الدخل الوطني، ولا تتوقف العملية عند هذا وحسب، فالزيادة في الدخل تترتب عليها متتبعات تتمخض بالضرورة عن زيادات أخرى في الدخل¹⁴.

1-2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي: أصبحت الم ص م رائداً حقيقياً للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها تمثل قطاعات منتجة للثروة وفضاءً حيويًا لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي أن تأخذ على عاتقها الأعباء الناتجة عن البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي الجديد.

1-2-1 مساهمتها في توفير مناصب الشغل: تعد البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم، ولاسيما الدول النامية، وهي بمثابة أخطبوط يشكل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى الأمني، فلذلك تشير البيانات المتوافرة عن اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، والتي تضم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان، أن البطالة أصبحت واحدة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تتبوأ رأس قائمة الأولويات في مجال رسم السياسات الاقتصادية، ولهذا نلاحظ

مساهمة الم ص م مقارنة بالمؤسسات الكبيرة في حل مشكلة البطالة لكونها تستخدم في أغلب الأحيان الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على عنصر رأس المال ولهذا فإن انتشار هذا النوع من المؤسسات يرفع من معدلات التشغيل¹⁵.

1-2-2- مساهمتها في التوازن الجهوي ودعم الاستهلاك.

- **التوازن الجهوي:** تعمل الم ص م على تحقيق التوازن الجهوي ما بين المدن والأرياف، حيث أنه بسبب الظروف السيئة التي تعاني منها المناطق الريفية من انخفاض وتدني في مستوى التعليم والتكوين وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، فإن الضرورة الاقتصادية والاجتماعية تقتضي توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية، ومن التجارب التي صار يضرب بها المثل عن دور الم ص م في تطوير هذه المناطق التجربة اليابانية التي أثبتت كفاءتها في مجال التعاون بين الريف والمدينة، فالمصنع فيها يضع تصميمًا للمنتج ثم يوزعه على الصنّاع في الأرياف للقيام بإتمام المنتج معتمدين في ذلك على المواد الأولية التي يحصلون عليها من المصنع الكبير ويعتبر ذلك تكاملاً اقتصادياً¹⁶.

- **دعم الاستهلاك:** تغطي الم ص م الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد في الدخل القومي. كما أنّ الانخفاض النسبي في أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي لأن تكون قابلة للاستهلاك هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك، وبصفة خاصة نحو السلع المحلية الأكثر تداولاً واستهلاكاً.

1-2-3- مساهمتها في تطوير التكنولوجيا وتمويل الصناعات الكبيرة.

- **تطوير التكنولوجيا:** تساعد المشروعات الصغيرة على اكتساب وترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ولا سيما في مجال المشروعات الصناعية المصغرة، إذ قد تصل الخبرات إلى مستوى الإبداع، ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع، حيث نمت العديد من العديد من الاختراعات من خلال الصناعات الصغيرة. كما نجحت المشروعات الصغيرة في تقليد العديد من قطع غيار الماكينات والمعدات في مجال السيارات والمعدات والآليات الزراعية والصناعية، وبالتالي أصبحت هذه المنتجات بديل نسبي لقطع الغيار المستوردة في العديد من الدول النامية، كما أنّها تلعب دوراً تدريبياً (أسلوب التدريب أثناء العمل)، حيث تساعد على مدّ السوق بالكوادر الفنية التي تشكل رأس المال البشري.

- **مساهمتها في دعم وتمويل الصناعات الكبيرة:** لـ م ص م دور هام في تطوير الصناعات الضخمة مثل الصناعات التحويلية خاصة عن طريق المقاوله الباطنية ذلك لأن الـ م ص م هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنوعاً وتطويراً لأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت أيضاً نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حالياً¹⁷.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مؤشرات الاقتصاد الكلي.

نتناول من خلال هذا الجزء أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن لـ م ص م أن تؤثر فيها.

3-1- مساهمة الـ م ص م في الرفع من الناتج المحلي: يعني الناتج الوطني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ ذلك

الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمصنّعين في كافة المجالات الصناعية الزراعية والخدمية وأنّها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة والتّامية¹⁸.

3-2- مساهمتها في تعبئة المدخرات وزيادة حجم الاستثمار.

- **تعبئة المدخرات:** تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المشروعات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطر في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

- **زيادة حجم الاستثمار:** حيث تتميز المشاريع الصغيرة بـ:

- ارتفاع معدلات دوران رأس المال؛- تحقيق ربحية أعلى.

إنّ هاتين الميزتين تؤديان إلى إضافة جزء من الأرباح المحققة لرأس المال، وبالتالي إلى نموه نتيجة للإضافات المتكررة، وهذا يجعل من المشروع الصغير نواة لصناعة كبيرة، وبالتالي التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني بزيادة حجم الاستثمار الكلي وزيادة معدل النمو من خلال عملية مضاعفة الاستثمار المعجل خاصة وأن معظم الشركات الضخمة المتواجدة في أماكن مختلفة في العالم بما فيها الشركات الضخمة في أمريكا، أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة.

- ففورد كان ميكانيكياً، و وضع أول سيارته في ورشة حدادة؛

- كريسلر كان ميكانيكياً عادياً؛

- دونالد دوق لاص انطلق في صنع الطائرات من غرفة استأجرها بمبلغ زهيد¹⁹

3-3- مساهمتها في ترقية وتنويع الصادرات: تؤدى المشروعات الصغيرة دوراً مؤثراً

في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة

أكبر لتصدير إنتاج المشروعات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، فهي بذلك تساهم بتوفير العملة الصعبة أيضا.

3- معوقات أداء المؤسسات الصغيرة الجزائرية.

رغم العناية والرعاية التي حظيت بها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني من مشاكل صعبة ترتبط بالمنافسة والتمويل والعقار، الكفاءة البشرية والتشريع، البنية التحتية، وهي قيود مفروضة عليها في ظل سياسة الانفتاح التجاري التي سنحاول التركيز عليها من خلال هذا المدخل الأخير.

4-1- المشاكل المالية: يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها الم ص م في الجزائر وهذا بسبب ضعف إمكانياتها المالية، وعليه فحاجة التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات تعتبر ملحة غير أن تقرها من البنوك يجعلها تعاني من مشاكل كثيرة منها:

- عدم وجود بنوك خاصة بتمويل الم ص م، و باقي البنوك تقدم قروضاً بمعدلات فائدة كبيرة ومقابل شروط و ضمانات تفوق بكثير قيمة القرض الممنوح وهذا ما تعجز عنه كثير من الم ص م في الجزائر؛
- طول مدة دراسة الملف واتخاذ القرار، إضافة إلى تعدد القنوات (الوكالة ثم الفرع الجهوي ثم المديرية الرئيسية).
- البيروقراطية الشديدة في تكوين الملف فهناك العديد من الوثائق التي يستوجب على المؤسسات توفيرها ولا يمكن الحصول عليها بسهولة وفي فترة وجيزة؛
- ومن أهم مبررات البنوك على ذلك ما يلي:
- عدم وجود ضمانات كافية لتغطية القرض الممنوح؛

- ارتفاع تكاليف الخدمة البنكية في تمويل المشروع الصغير الذي يفتقد أصحابه للكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية ومنه احتمال كبير في الوقوع في الفشل.

4-2- نقص الكفاءات البشرية المسيرة: غالباً ما تُوكل مهمة تسيير هذه المؤسسات إلى أحد أفراد العائلة الذي يعتمد على الخبرة في الممارسة ولم يتلق تكويناً متخصصاً في الإدارة فكثير منهم لا يميز بين المواقف الإدارية المختلفة لأن التغيرات البيئية وتعقدتها تخفي العديد من المشاكل وتبقيها نشطة ومؤثرة ولا يستطيع رجال الإدارة اكتشافها لأنها تقتضي التشخيص وجمع معلومات ومعطيات قد يصعب الوصول إليها وإن توفرت في عصر الرقميات.

4-3- المشاكل الإدارية: تواجه الم ص م مشاكل متعددة تفرضها عليها تعاملاتها مع الإدارة العمومية والتي منها:

4-3-1- مشكل العقار: يبقى العقار في الجزائر رهين العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن مما يجعل المستثمر يجد نفسه أمام غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي²⁰، ذلك أن معظم المؤسسات التي استفادت من الأراضي التي أقامت عليها نشاطها الإنتاجي لا تملك عقد الحيازة، والذي يعتبر وثيقة ضرورية تشتراطها مختلف الإدارات الأخرى كالبنوك والضرائب والجمارك ومصالح التأهيل للاستفادة من بعض الامتيازات والخصومات ورغم قيام السلطات العمومية وتكفلها بحل المشكلة من خلال تشريع وإصدار قوانين خاصة بعقود الملكية إلا أن حساسية المشكلة جعل عملية المعالجة ثقيلة وبطيئة وأتّما لا تزال تراوح مكانها²¹.

4-3-2- المشاكل الجبائية والرّسوم الجمركية.

- **المشاكل الجبائية:** إنّ السياسة الجبائية في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسات في معاملاتها بالمعدل الضريبي الذي لا يختلف بين المؤسسات الاقتصادية الكبيرة الحجم أو الصغيرة من أجل تحفيز ال م ص م على الاستثمار²²، فالأعباء الضريبية التي يتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الجبائي.

- **مشكلة الرسوم الجمركية:** وهي التنازلات التي قدمتها وزارة المالية الخاصة بالرسوم الجمركية منذ 2002 فإنّ نسب التخفيض على المنتجات الصناعية كانت جد منخفضة 05% في حين أن الرسوم الجمركية المفروضة على المكونات من قطع الغيار المخصصة للتركيب الصناعي ظلت مرتفعة 15%، ذلك أن التخفيض على المنتجات الصناعية يخدم السلع الأجنبية في حين أن ارتفاع نسبة الرسوم على الأجزاء الصناعية يجرم الصناعة الوطنية.

4-4-مشاكل أخرى تحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية²²:
بالإضافة إلى المعوقات التي سبق التطرق إليها، فإنه توجد مشاكل أخرى تعيق تطور وأداء ال م ص م الجزائرية نحاول جمعها فيما يلي:

- ضعف البنى التحتية والمنشآت الهيكلية: من بين العراقيل التي تعيق نمو وتطور ال م ص م، الضعف والنقص الفادح في البنى التحتية مثل الرق السريعة والسكك الحديدية وغير ذلك من المنشآت القاعدية الضرورية.

- نظام المعلومات: تعيش ال م ص م الجزائرية في بيئة معلوماتية جد ضعيفة، فإلى غاية اليوم لا توجد بطاقة تعريفية صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات أو

- بتوزيعها جغرافياً... الخ، ومن ثمة فإذا كان إنشاؤها يتم في فوضى مطلقة فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لا زال مفهومها وحجمها محل جدل بين كثير من الجهات.
- غياب الفضاءات الوسيطة: إنّ البورصة سواء كانت مالية أو تجارية، تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاء إعلامياً وتساورياً هاماً.
- عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة: إنّ هذا المشكل عموماً هو مرتبط بالانفتاح التجاري العالمي (OMC).

الخاتمة.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90 بالمائة من المؤسسات العامة، وتستوعب أكثر من 70 بالمائة من الوظائف الدائمة، وتنتج أكثر من 60 بالمائة من القيمة المضافة، وتزايد أهميتها اليوم على الساحة الاقتصادية العالمية، ولا سيما في بلدان العالم الثالث، لأن البيئة العالمية قد تغيرت كثيراً خلال العقود الماضية وظهر تحرك عالمي واسع النطاق نحو الحرية الفردية والعمل في ظل اقتصاد سوقي مفتوح، كما فرض النظام التجاري العالمي الجديد الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية، وعملية عولمة الأعمال والتوسع في التجمعات الاقتصادية الدولية الحاجة إلى زيادة تنافسية المؤسسات والإنتاج وإعادة هيكلة المشروعات عموماً، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً.

المراجع:

* سنشير في بعض الأحيان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرمز م ص م.

- 1- عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها-دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 08.
- 2- محمد زاوي: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، الجزائر، 2005، ص 04.
- 3- سيد علي بلحمدي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، الجزائر، 2006، ص 20.
- 4- نبيل جواد: إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيروت، دار المجد، 2007، ص 30.
- 5- حمد زاوي: مرجع سابق، ص 04.
- 6- اصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1998، ص 70.
- 7- بيل جواد: مرجع سابق، ص 33.
- 8- فاطمة الزهراء عبادي: مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، الجزائر، 2007، ص -35 -39.
- 9- فتحي السيد عبده: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2005، ص.
- 10- نبيل جواد: مرجع سابق، ص 86، ص 91.
- 11- محمد غانم: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2005، ص 30.
- 12- سعاد نائف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة، بيروت، دار وائل، 2005، ص 82، ص 84، ص 88.
- 13- نبيل جواد: مرجع سابق، ص 33.
- 14- 15- أحمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية و تطبيقية"، الإسكندرية، مطبوعات كلية التجارة، 2002، ص 55.

- 15- صالح الصالحى: ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي (الإشكاليات وآفاق التنمية)، ورشة العمل بعنوان "تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة" القاهرة 18-22 جانفي 2004، ص13.
- 16- عثمان لخلف: مرجع سابق، ص60.
- 17- سيد علي بلحمدي: مرجع سابق، ص46.
- 18- المرجع السابق: ص48.
- 19- نبيل جواد: مرجع سابق، ص94.
- 20- سيد علي بلحمدي: مرجع سابق، ص136.
- 21- الشريف بقة: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الواقع والصعوبات"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد الأول، 01 مارس 2007، ص57.
- 22- سيد علي بلحمدي: مرجع سابق، ص139.